

Distr.: General
19 April 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة الصين في
آذار/مارس ٢٠١١ (انظر المرفق).

وقد أعد هذا التقرير تحت مسؤوليتي، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في
مجلس الأمن.

وأكون ممتناً لو تكرمتكم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) لي باودونغ
السفير والممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية الصين الشعبية (آذار/مارس ٢٠١١)

مقدمة

في ظل رئاسة الصين في آذار/مارس، نظر مجلس الأمن في مجموعة واسعة من
المسائل. وعقد المجلس ٣٢ جلسة، شملت ١٦ جلسة للمشاورات و ٨ جلسات إحاطة،
وجلسة مناقشة مفتوحة واحدة، وجلسة مناقشة واحدة وجلسة خاصة واحدة. وعقد أيضا
حوارا تفاعليا غير رسمي واحدا. واعتمد المجلس ٥ قرارات، وبيانا رئاسيا واحدا، وأصدر
٣ بيانات للصحافة.

ووقف المجلس دقيقة صمت في بداية الجلسة المعقودة في ١٦ آذار/مارس لتأبين الذين
فقدوا أرواحهم في الزلزال والتسونامي في اليابان في ١١ آذار/مارس.

أفريقيا

في ٣ آذار/مارس، وأثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم آلان لوروي،
وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات في
كوت ديفوار. وأصدر أعضاء المجلس بيانا إلى الصحافة (SC/10191) أعربوا فيه عن قلقهم
العميق إزاء التصعيد الأخير للعنف في كوت ديفوار، وخاصة في أبيدجان، بعد ورود تقارير
عن وقوع هجمات على مدنيين، ومن بينهم نساء. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء
خطر نشوب حرب أهلية وحثوا جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع
نشوبها، وحل خلافاتهم بالطرق السلمية. وحث أعضاء المجلس أيضا عملية الأمم المتحدة في
كوت ديفوار على أن تقوم، أثناء اضطلاعها بولايتها بشكل محايد، باستخدام جميع السبل
الممكنة لتنفيذ هذه الولاية، وعلى وجه الخصوص، حماية المدنيين ومواصلة رصد الامتثال
المستمر من جانب جميع الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.
وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب
أفريقيا في جهودهما لحل النزاع، وأكدوا رغبتهم في أن يجري التوصل بالطرق السلمية لحل
للأزمة السياسية في كوت ديفوار.

وفي ١١ آذار/مارس أصدر أعضاء المجلس بيانا إلى الصحافة (SC/10196) رحبوا فيه
بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعتمد في جلسته ٢٦٥ المعقودة في
١٠ آذار/مارس ٢٠١١ في أديس أبابا، ودعوا جميع الأطراف إلى الامتثال له على الفور.

وفي ١٨ آذار/مارس، أدلى رئيس المجلس بملاحظات إلى الصحافة أعرب فيها عن سخط أعضاء المجلس إزاء ما أوردته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن وقوع هجمات وحشية ضد مدنيين عزل يُزعم أن قوات الدفاع والأمن الإيفوارية ارتكبتها في سوق في أبوبو في ١٧ آذار/مارس، ويدنون ارتكاب العنف من جانب أي طرف إيفواري ضد المدنيين العزل.

وفي ٢٥ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة عامة واستمع إلى إحاطات من أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى بيان أيضا السفير يوسف بامبا الممثل الدائم لكوت ديفوار. وفي المشاورات اللاحقة للمجلس بكامل هيئته، تبادل أعضاء المجلس الآراء عن الوضع في كوت ديفوار.

وفي ٣٠ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٧٥ (٢٠١١). وأدلى بيانات بعد التصويت ممثلو كل من ألمانيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وكولومبيا، ونيجيريا، والهند، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى بيان أيضا السفير يوسف بامبا الممثل الدائم لكوت ديفوار.

ليبيريا

في ٣ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٧١ (٢٠١١)، الذي قرر بموجبه أن يوقف الإذن الممنوح بموجب الفقرة ٥ من قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) وطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تقوم بحلول ٧ آذار/مارس ٢٠١١ بسحب الأفراد العسكريين الذين يوفرهم الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون.

وفي ١٦ آذار/مارس، أدلت إلين مارغريث لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيريا بإحاطة عن عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأدلى بيانين أيضا الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن ورئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام، والسفير مارجون ف. كامارا الممثل الدائم لليبيريا. وفي المشاورات اللاحقة للمجلس بكامل هيئته، رحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في ليبيريا، وخاصة في التحضير لانتخابات عام ٢٠١١، وسلموا بما تواجهه ليبيريا من تحديات في مجالات مختلفة، وأكدوا ضرورة استمرار مشاركة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء أثر تدفق اللاجئين إلى ليبيريا الناجم عن الأزمة في كوت ديفوار.

ليبيا

في ١٤ آذار/مارس، قدم ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى مجلس الأمن أثناء مشاوراته عن الوضع في ليبيا. وأجرى أعضاء المجلس مشاورات مكثفة واتفقوا على مواصلة متابعة الوضع عن كثب على أرض الواقع.

وفي ١٥ آذار/مارس، أجرى المجلس مشاورات عن الوضع في ليبيا.

وفي ١٦ آذار/مارس، تبادل أعضاء المجلس الآراء في مشاورات تناولت مشروع قرار اشتركت في إعداده فرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة في ليبيا.

وفي ١٧ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بتصويت أيد فيه ١٠ أعضاء القرار ولم يعارضه أحد، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وعرض آلان حوبي، وزير خارجية فرنسا مشروع القرار قبل التصويت. وأدلى ببيانات بعد التصويت ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وكولومبيا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٢١ آذار/مارس، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن طلب عقد جلسة طارئة للمجلس على النحو الوارد في الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/مارس الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من موسى محمد عبد السلام كوسه، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية (S/2011/161).

وفي ٢٤ آذار/مارس، في جلسة علنية، أحاط بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة بمجلس الأمن علما بتنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، أحاط الأمين العام المجلس علما بما دار في رحلته الأخيرة إلى مناطق الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا وأمريكا الوسطى. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن رحلة الأمين العام والوضع في ليبيا.

وفي ٢٨ آذار/مارس، في جلسة علنية، قدم السفير فيليب خوسيه موريس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية، إحاطة إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة. وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

سيراليون

في ٢٤ آذار/مارس، استمع مجلس الأمن في جلسة علنية إلى إحاطتين من مايكل فون دير شولينبيرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والسفير جون ماكني، رئيس التشكيلة القطرية لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا. وشارك في الجلسة جوزيف داودا، وزير خارجية سيراليون وأدلي بيان.

وفي المشاورات التي تلت ذلك، أثنى أعضاء المجلس على التقدم الملحوظ الذي أحرز في سيراليون في السنوات الماضية، وأعربوا عن دعمهم المستمر لسيراليون في جهودها لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية. ولاحظ أعضاء المجلس التحديات التي تواجه سيراليون، بما في ذلك توفير فرص عمل للشباب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبناء القدرات الوطنية، ودعوا المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى سيراليون. وشدد أعضاء المجلس على أهمية إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في سيراليون في ٢٠١٢ ودعوا جميع الأطراف في البلد للعمل معا لتهيئة ظروف مواتية لإجراء الانتخابات المقبلة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في ما يقوم به من عمل في سيراليون.

الصومال

في ١٠ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة تحت عنوان "الوضع في الصومال - استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال". واستمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام، ومن السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، ومن السفير بوبكر ز. ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأدلى بكلمات أثناء النقاش المفتوح ممثلو نحو ٤٠ بلدا، من بينهم السيد هنري بيلنغهام، عضو البرلمان ووزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة.

وأطلع الأمين العام المجلس على أحدث تطورات الوضع الأمني والسياسي والإنساني في الصومال وآخر تطورات عمليات القرصنة قبالة سواحل الصومال، والجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأكد الأمين العام أن المكاسب العسكرية التي حققتها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هشة، وأن الوضع الإنساني في الصومال وخيم. وذكر أن الصومال في حاجة ماسة إلى الاهتمام والمساعدة من المجتمع الدولي لوضع البلد على مسار واعد بقدر أكبر.

وأكد السيد محمد أن الأولويات الخمس الرئيسية للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال هي تحسين الأمن، وتعزيز المصالحة، وإنجاز المهام الانتقالية بما في ذلك استكمال العملية الدستورية، ومعالجة الأزمات الإنسانية، وتعزيز الحكم الرشيد. وكرر التأكيد على أنه في ضوء انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس، فإن الحكومة الانتقالية ستسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار ما بعد المرحلة الانتقالية من خلال المشاورات مع الشركاء المعنيين.

وأطلع السيد ديوارا المجلس على العمليات التي تقوم بها في الصومال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مكررا أن الاتحاد الأفريقي طلب من المجلس تعزيز تدابير الدعم المقدم إلى البعثة، الممول عن طريق الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، لضمان توافر دعم كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام للبعثة. وذكر أن الاتحاد الأفريقي طلب من المجلس أن يأذن بعمليات بحرية قبالة سواحل الصومال بهدف توفير المزيد من الدعم المباشر والملموس لبعثة الاتحاد الأفريقي، وأن الاتحاد الأفريقي طلب أيضا من المجلس معالجة مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال بشكل شامل وضمان التنفيذ الفعال لتدابير فرض الجزاءات المتصلة بالصومال.

ورحبت معظم الوفود التي تكلمت خلال المناقشة المفتوحة بالمبادرة الرامية إلى استكشاف استراتيجية شاملة للسلام والأمن في الصومال، وأعربت عن رغبتها جميعا في وضع نهاية لحالة عدم الاستقرار التي دامت ٢٠ عاما في الصومال والتي أدت إلى نزاعات وكوارث إنسانية في الصومال، وجلت تهديدات القرصنة والإرهاب إلى الشعوب في المنطقة وخارجها.

واعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/6) باعتباره الوثيقة الختامية عن المناقشة المفتوحة. وأكد المجلس ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتشجيع على إقامة السلام والاستقرار في الصومال من خلال تعاون جميع الأطراف المعنية في الجهود المبذولة في مجالات العملية السياسية وبناء القطاع الأمني والإغاثة الإنسانية وحماية المدنيين وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الإرهاب ومحاربة القرصنة. وحث المجلس المؤسسات الاتحادية الانتقالية على توسيع عملية المصالحة وتوظيفها، وتكثيف الجهود الرامية إلى إنجاز المهام الانتقالية المتبقية، وإعطاء الأولوية لانتهاج من وضع الدستور في الوقت المحدد، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان، وأكد أهمية تعزيز قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك تطوير القيادة والسيطرة الفعالين. وأكد المجلس أهمية توفير موارد مضمونة وموثوقة في حينها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كي تضطلع بولايتها على نحو أفضل، وأحاط علما بالتوصيات الصادرة بشأن الصومال عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأكد عزمه على إبقاء الحالة في الصومال قيد الاستعراض.

وفي ١٥ آذار/مارس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، عن عمل اللجنة. وشدد السفير بوري على ضرورة أن يظل المجلس مهتما بتنفيذ القرارات ذات الصلة واستمرار "المساعدة الإنسانية الاستثنائية". وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الذي قامت به اللجنة وعن دعمهم لتمديد "المساعدة الإنسانية الاستثنائية".

وفي ١٧ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٧٢ (٢٠١١) الذي مدد بموجبه "المساعدة الإنسانية الاستثنائية" الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢.

السودان

في ٣ آذار/مارس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن الوضع الأمني في أبيي وجنوب السودان. وأصدر أعضاء المجلس بيانا للصحافة (SC/10192)، أعربوا فيه عن قلقهم العميق إزاء القتال الذي وقع مؤخرا في منطقة أبيي، وأدانوا فيه استخدام العنف. وحثوا جميع الأطراف على العمل من أجل تخفيف حدة التوتر من خلال تنفيذ الاتفاقات المبرمة في كادوقلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وشددوا على الضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن وضع أبيي في إطار المناقشات الجارية بين أطراف اتفاق السلام الشامل التي أحرقت تحت قيادة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. ونددوا أيضا بتجدد القتال في جونقلي وأثره على المدنيين، وأكدوا ضرورة منع وقوع مزيد من الاشتباكات.

وفي ١١ آذار/مارس، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عرض السفير نيستور اوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، التقرير الذي يقدم كل ٩٠ يوما عن عمل اللجنة إلى مجلس الأمن.

وفي ٢١ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة، استمع فيها إلى إحاطات من أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الوضع في السودان، ومن السفير دفع الله الحاج علي عثمان، الممثل الدائم للسودان، ومن باغان اموم أو كيش، وزير شؤون السلام وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في حكومة جنوب السودان.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة علنية بشأن أفغانستان استمع فيها إلى إحاطة من ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عن الوضع في البلد. وطلب السيد ميستورا تقديم دعم دولي كامل للمرحلة الانتقالية المقرر فيها نقل المسؤولية وملكية زمام الأمور عن الحكم والأمن وجهود التنمية إلى أفغانستان، وأكد أن الأمم المتحدة ستواصل دعم البلد بعد الفترة الانتقالية. وعرض السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان الذي تقدمت به حكومته لإجراء استعراض شامل لولاية البعثة خلال الفترة الانتقالية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الوضع الأمني في أفغانستان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وشددوا على أهمية الانتقال الكامل للمسؤولية وملكية زمام الأمور إلى أفغانستان، وأكدوا مجددا دعمهم للمجتمع الدولي لضمان نجاح العملية.

وفي ٢٢ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٧٤ (٢٠١١) الذي مدد ولاية البعثة حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢.

لبنان

في ٢٩ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة من مايكل وليامز، المنسق الخاص للأمم المتحدة لشؤون لبنان، عن التقرير الخامس عشر المقدم من الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2011/91)، ومن فولغانغ فايسبرود - وير، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، عن عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل).

وأفاد السيد وليامز بأن الوضع على طول الخط الأزرق ظل مستقرا بصفة عامة، وما زال وقف إطلاق النار ساريا. وأعرب عن قلقه إزاء استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولسيادة لبنان، وحث الأطراف على ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأشاد أعضاء المجلس بعمل المنسق الخاص واليونيفيل، وكرروا تأكيدهم على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ودعمهم لهذا التنفيذ.

أوروبا

قبرص

في ١٥ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته، استمع فيها إلى إحاطة من الكسندر داوونر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، عن حالة المفاوضات في قبرص. ورحب أعضاء المجلس بمشاركة الأمين العام والجهود التي يبذلها مستشاره الخاص في دفع المفاوضات إلى الأمام، ودعوا قادة طائفتي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين إلى تكثيف زخم المفاوضات.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٢ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة من أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، الذي أكد مجدداً على الضرورة الملحة لكسر الجمود الحالي في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحث الطرفين على الإمساك بزمام القيادة والعودة إلى التفاوض على قضايا الوضع النهائي في اتجاه تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. وأعرب عن قلقه إزاء ازدياد حوادث العنف والتوترات على أرض الواقع، ودعا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام القانون الإنساني الدولي. وأدان قتل خمسة من أفراد عائلة إسرائيلية في مستوطنة ايتامار في الضفة الغربية المحتلة، وأشار في الوقت نفسه إلى موقف الأمم المتحدة بأن أي نشاط استيطاني تقوم به إسرائيل في الأراضي المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي، وشار بجهود استئناف المفاوضات وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء المأزق الحالي الذي تمر به عملية السلام، ودعوا الطرفين إلى استئناف المفاوضات المباشرة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أكد بعض أعضاء المجلس على أهمية الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لبلوغ هذا الهدف. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تزايد العنف والتوترات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ودعوا إلى تسوية سلمية للصراعين الإسرائيلي - الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الوضع الإنساني في غزة وكرر بعضهم دعوته لإسرائيل لوضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية.

قضايا مواضيعية

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ٢٢ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة من السفير نيستور اوسوريو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والممثل الدائم لكولومبيا، عن أعمال اللجنة في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١. وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها اللجنة في تنفيذ ولايتها، وأكدوا التزامهم بإيجاد حل شامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والمفاوضات.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٢٣ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة علنية بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ونظر في التقرير السنوي الرابع للجنة بناء السلام. وعرض التقرير السفير بيتر فيتينغ، الرئيس السابق للجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا. وأدلى بيان أيضا السفير يوجين - ريتشارد غاسانا، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام والممثل الدائم لرواندا.

ورحب أعضاء المجلس بالتقرير وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي قامت به لجنة بناء السلام وتشكيلاتها المختصة ببلدان بعينها. وأقر أعضاء المجلس بالدور الذي تضطلع به اللجنة في مساعدة البلدان الخارجة من نزاعات في توطيد السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وأكد المجلس مجددا أهمية الملكية الوطنية لزماد جهود بناء السلام وترتيب أولويات هذه الجهود. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة وجود استراتيجية أكثر تماسكا وتكاملا لبناء السلام. وشجع أعضاء المجلس اللجنة على أن تركز على تأثيرها على أرض الواقع، وأن توحد صفوف الجهات الفاعلة المعنية وراء الأولويات الوطنية في مجال بناء السلام، وأن تحسن أساليب عملها، وتعزز شراكتها مع جميع الجهات المعنية في مجال بناء السلام. بما في ذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية. وأكد المجلس مجددا دعمه لتعزيز التفاعل والتعاون مع اللجنة.

مسائل أخرى

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ٨ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته واستمع إلى إحاطة من ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، عن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بعد الإحاطة.

الحوار التفاعلي غير الرسمي

عُقد حوار تفاعلي غير رسمي في ١٧ آذار/مارس مع السفير ماشاريا كامو، الممثل الدائم لكينيا، والسيدة بيانسي غواناس، مفوضة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي، بناء على طلب كينيا إلى مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة بهدف إرجاء سير الدعوى المقامة في المحكمة الجنائية الدولية بشأن كينيا على النحو الوارد في الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لكينيا المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/116).
